

Distr.: General
5 April 2005
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٢٨ من جدول الأعمال*

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤-١ مقدمة
٤	٢٠-٥ الإجراءات التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة خلال العقد
٤	١٤-٥ الجمعية العامة
٨	١٦-١٥ مجلس الأمن
٨	١٧ المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٩	١٨ مجلس الوصاية
٩	٢٠-١٩ الأمين العام
١٠	٢١ الإجراءات التي اتخذتها الوكالات المتخصصة إبان العقد

* A/60/50 و Corr.1.

١٠	٢٤-٢٢	الدعم المقدم من الدول الأعضاء للعقد	رابعاً -
١٠	٣٢-٢٥	استنتاجات	خامساً -
				المرفق
١٢		الردود الواردة من الدول الأعضاء	

هذا التقرير مقدم بناء على طلب الجمعية العامة بأن يقدم الأمين العام، في منتصف العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، تقريراً عن الإجراءات المتخذة وكذلك عن المقترحات والاتجاهات التي تظهر من مداوولات أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بشأن تنفيذ خطة عمل العقد الثاني المعتمدة في عام ٢٠٠٠.

ويوضح الأمين العام أن التطورات التي شهدتها بعض الأقاليم تتيح للجنة الخاصة المعنية بحالة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وللدول القائمة بالإدارة فرصة فريدة عليهم اغتنامها لوضع خطط لإنهاء الاستعمار، على أساس حالة كل إقليم على حدة، بمشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وقد دعت الجمعية العامة مرارا إلى التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار. ويعتبر منتصف العقد الثاني إطارا لتقييم ما تم إنجازه وما ينبغي عمله من أجل بلوغ الأهداف المحددة في خطة العمل.

أولا - مقدمة

١ - في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أي في ختام العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٤٦/٥٥ المعنون "العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار" الذي كان مما جاء فيه أن أعلنت الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقدا دوليا ثانيا للقضاء على الاستعمار، وأهابت بالدول الأعضاء أن تضاعف جهودها لتنفيذ خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وأهابت الجمعية العامة بالدول القائمة بالإدارة أن تتعاون بشكل كامل مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لوضع برنامج عمل ببناء للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، خاص بكل حالة على حدة، وذلك لتيسير تنفيذ ولاية اللجنة الخاصة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإنهاء الاستعمار.

٢ - ووفقا لما ورد في الفقرة ٢٧ من خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، ينبغي للأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في منتصف العقد الثاني، تقريرا عن الإجراءات المتخذة وكذلك عن المقترحات والاتجاهات التي تظهر من مداولات أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بشأن تنفيذ خطة العمل. أما الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة فسوف تصدر في تقرير من إعداد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2005/47).

٣ - وعملا بالأحكام الواردة في القرار المذكور أعلاه وفي خطة العمل، يقدم الأمين العام هذا التقرير المتعلق بالإجراءات المتخذة لتنفيذ عملية إنهاء الاستعمار.

٤ - وتتضمن خطة العمل توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي والدول القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والبرامج والهيئات الحكومية الدولية، لاسيما اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة خلال العقد

ألف - الجمعية العامة

٥ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، نظرت الجمعية العامة سنويا وبصفة مباشرة، في جلسات عامة أو في اللجنة الرابعة، في عدد من المسائل المتصلة بإنهاء الاستعمار واتخذت قرارات ومقررات بشأنها. وقد نظرت الجمعية العامة في البنود التالية:

(أ) تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وفي إطار هذا البند، تنظر الجمعية العامة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ الإعلان، التي تقوم برصد التطورات التي تشهدها جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتقدم إلى الجمعية العامة تقارير عنها، مع توصيات بشأن كل من الأقاليم التالية: أنغيلا، وبرمودا، وبيتكرن، وتوكيلاو، وجبل طارق، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، والصحراء الغربية، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، ومونتسيرات؛ وكذلك بشأن مسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار؛ ومسألة الأنشطة العسكرية؛

(ب) مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)؛

(ج) المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(د) الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تمس مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(هـ) تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(و) التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت الجمعية العامة إصدار مبادئ توجيهية إلى اللجنة الخاصة بشأن الولاية الموكولة إليها. وبصفة خاصة، دعت الجمعية العامة اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة إلى التعاون في إعداد خطط لإنهاء الاستعمار في أقاليم محددة ودعم تنفيذ خطة العمل للقضاء على الاستعمار، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٧٤/٥٦ و ١٤٠/٥٧ و ١١١/٥٨. وفي الآونة الأخيرة، طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٣٦/٥٩ إلى اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ الإعلان تنفيذًا فوريًا وتامًا والقيام بالأعمال التي وافقت عليها الجمعية العامة فيما يتعلق بالعقدين الدوليين الأول والثاني للقضاء على الاستعمار في جميع الأقاليم التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير، بما فيه الاستقلال. وعلى وجه الخصوص، طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة صياغة مقترحات محددة لوضع حد للاستعمار، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، كما طلبت إلى اللجنة الخاصة إنجاز برنامج عمل بناء قبل نهاية عام ٢٠٠٥، على أساس كل حالة على حدة، للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لتيسير تنفيذ ولايتها

وما يتصل بالموضوع من قرارات متعلقة بإنهاء الاستعمار، بما فيها القرارات المتعلقة بأقاليم محددة^(١).

٧ - وفي دورتها التاسعة والخمسين، اعتمدت الجمعية العامة، تسعة قرارات وأربعة مقررات أخرى تتعلق بأقاليم محددة وبنود أخرى عن إنهاء الاستعمار وكذا عن برنامج عمل اللجنة الخاصة.

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٨ - في عام ٢٠٠٣، ارتفع عدد أعضاء اللجنة الخاصة من ٢٤ إلى ٢٧ عضواً على النحو التالي: الاتحاد الروسي وإثيوبيا وأنتيغوا وبربودا وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبابوا غينيا الجديدة وبوليفيا وتونس وتيمور - ليشتي وجمهورية ترازيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية فتزويلا البوليفارية ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسيراليون و شيلي والصين والعراق وغرينادا وفيجي وكوبا وكوت ديفوار والكونغو ومالي والهند.

٩ - وبوصفها الجهاز المكلف في الجمعية العامة برسم السياسات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، ظلت اللجنة الخاصة في طليعة جهود الأمم المتحدة الهادفة إلى تنفيذ خطة عمل العقد. ويمكن الإطلاع على المعلومات المتعلقة بأنشطتها في التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة.

١٠ - وقد أقرت اللجنة الخاصة، كما طلبت إليها الجمعية العامة، استعراضات دورية للحالة في كل إقليم على حدة، مع تحليل التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان. واستند هذا التحليل إلى المعلومات الواردة من الدول القائمة بالإدارة عملاً بأحكام المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة وإلى ورقات العمل السنوية التي تعدها الأمانة العامة وكذا المعلومات المقدمة من ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في جلسات الاستماع والحلقات الدراسية الإقليمية التي تنظمها اللجنة. وعلى أساس هذا التحليل، صاغت اللجنة توصيات موجهة إلى الجمعية العامة.

١١ - واتخذت اللجنة الخاصة مقررات لمواصلة النظر في مسألة بورتوريكو على أساس التقارير التي أعدها مقرر اللجنة الخاصة ومقدمي الطلبات المستمع إليهم في هذا الموضوع. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، اعتمدت اللجنة الخاصة قرارات سنوية عن المسألة دون تصويت.

١٢ - ووفقا لخطة العمل، واصلت اللجنة الخاصة عقد حلقات دراسية إقليمية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بصورة تبادلية. وشارك في الحلقات الدراسية ممثلو شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة ودول أعضاء ومنظمات إقليمية ووكالات متخصصة ومنظمات غير حكومية وخبراء. وقد نُظمت حتى الآن أربع حلقات دراسية إقليمية في: كوبا (٢٠٠١) وفيجي (٢٠٠٢) وأنغويلا (٢٠٠٣) وبابوا غينيا الجديدة (٢٠٠٤). وفي عام ٢٠٠٣، عقدت اللجنة الخاصة لأول مرة حلقتها الدراسية الإقليمية الكاريبية في إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. وطوال الفترة المشمولة بالاستعراض، شكلت الحلقات الدراسية الإقليمية محفلا فعالا لمناقشة المسائل التي تهم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأتاحت لممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فرصة إبداء آرائهم وتقديم توصياتهم إلى اللجنة الخاصة. وترد التقارير التي قدمتها اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة بشأن الحلقات الدراسية في تقريرها السنوي عن أعمالها.

١٣ - وتبعا لخطة العمل، واصلت اللجنة الخاصة التماسها للتعاون الكامل من الدول القائمة بالإدارة في إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي عام ٢٠٠٢، قامت بعثة خاصة تابعة للجنة الخاصة بزيارة إلى توكيلاو، وذلك في إطار برنامج عمل معني بتقرير مصير الإقليم، جرى وضعه بالتعاون مع ممثلي توكيلاو ونيوزيلندا. وفي عام ٢٠٠٤، عقدت اللجنة الخاصة بدعوة من أنغويلا والمملكة المتحدة حلقتها الدراسية الإقليمية في الإقليم، وكانت تلك أول مرة على الإطلاق تعقد فيها اللجنة الخاصة حدثا من هذا القبيل في إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، وانهزت الفرصة للقاء ممثلي المجتمع المدني ونشر المعلومات عن عمل الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار. وطوال تلك الفترة، أكدت الجمعية العامة من جديد أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة التي توفد إلى الأقاليم تعتبر وسيلة فعالة للوقوف على الوضع في الأقاليم، فضلا عن التعرف على رغبات سكانها وتطلعاتهم، وأهابت بالدول القائمة بالإدارة أن تواصل تعاونها مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بولايتها وأن تسهل إيفاد بعثات الأمم المتحدة الزائرة إلى الأقاليم.

١٤ - وعملا بأحكام قرارات الجمعية العامة وأهداف العقد، واصل ممثل نيوزيلندا المشاركة في أعمال اللجنة الخاصة المتعلقة بتوكيلاو. كما شارك ممثل فرنسا في أعمال اللجنة أثناء نظرها في مسألة كاليدونيا الجديدة. ولم يشارك وفدا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية رسميا في اجتماعات اللجنة في السنوات الأخيرة. بيد أن ممثلا عن المملكة المتحدة حضر الحلقات الدراسية الإقليمية للجنة وشارك في مناقشتها وقدم في عام ٢٠٠٣ ورقة عن الأقاليم الواقعة تحت إدارة بلده. كما استمرت

الاتصالات غير الرسمية من أجل استكشاف سبل تحسين التعاون بين اللجنة والدول القائمة بالإدارة ووضع برامج عمل لإنهاء الاستعمار في أقاليم محددة.

باء - مجلس الأمن

١٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض واصل مجلس الأمن النظر في تقارير الأمين العام والقرارات المتخذة بشأن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية. وواصل المبعوث الخاص للأمين العام، وبعد استقالته الممثل الخاص للأمين العام، مشاوراتهما مع الأطراف لحل المشاكل المتعددة المتعلقة بتنفيذ خطة التسوية. غير أنه إلى الآن لم تتفق الأطراف على خطة السلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره. وصرح الأمين العام بأنه سيواصل البحث عن فرص للمضي قدماً بهدف تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٧٠ (٢٠٠٤) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض نظر مجلس الأمن كذلك في البند المتعلق بالحالة في تيمور - ليشتي. وكما ورد سابقاً (A/55/497، الفقرة ١٩)، أنشأ مجلس الأمن عام ١٩٩٩ عملاً بالفصل السابع من الميثاق إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية المكلفة بإدارة الإقليم وإعداده لمرحلة الاستقلال. وانتخبت تيمور الشرقية في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ مجلساً تأسيسياً يتألف من ٨٨ عضواً كلف بمهمة صياغة دستور جديد واعتماده ووضع إطار للانتخابات المقبلة والانتقال بالبلاد إلى الاستقلال التام. وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، دخل حيز النفاذ أول دستور للإقليم، وفي أبريل انتخب زانانا غوسماو رئيساً للبلاد. ونالت تيمور الشرقية استقلالها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، وتم تحويل المجلس التأسيسي إلى البرلمان الوطني واعتمد البلد الجديد اسم تيمور - ليشتي، وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أصبحت الدولة العضو ١٩١ في الأمم المتحدة. وواصلت الأمم المتحدة دعمها لتيمور - ليشتي بعد استقلالها من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، التي أنشأها مجلس الأمن في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ لمساعدة تيمور - ليشتي على وضع الهياكل الإدارية الرئيسية وتوفير خدمات إنفاذ القانون والأمن بشكل مؤقت ومساعدة البلاد على إنشاء قواتها الخاصة للشرطة.

جيم - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٧ - نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة للإعلان سنوياً واتخذ قرارات يطلب فيها إلى الوكالات المتخصصة

أن تدرس وتستعرض الظروف السائدة في كل إقليم، حتى تُتخذ التدابير الملائمة للإسراع بوتيرة التقدم المحرز في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لتلك الأقاليم. كما حثت أيضا تلك الوكالات والمنظمات المتخصصة من منظومة الأمم المتحدة التي لم تقدم بعد مساعدة لتلك الأقاليم أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنويا في تقارير رئيس المجلس بشأن المساعدة التي تقدمها هذه المنظمات إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وعقد كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة في إطار الجهود المتواصلة من أجل تحسين العمل المنسق مشاورات دورية للنظر في وسائل تعزيز المساعدة لهذه الأقاليم. كما يشارك رئيس اللجنة في الجلسات التي يعقدها المجلس سنويا من أجل النظر في البند المتصل بهذه المسألة.

دال - مجلس الوصاية

١٨ - كما ذكر سابقا (A/55/497، الفقرتان ٢١ و ٢٢) اختتم مجلس الوصاية في عام ١٩٩٤ نظره بشأن آخر إقليم بقي على جدول أعماله واتخذ قرارا ينهي به اتفاق الوصاية على إقليم جزر المحيط الهادئ (بالاو) المشمول بالوصاية.

هاء - الأمين العام

١٩ - واصل الأمين العام خلال الفترة قيد الاستعراض بذل مساعيه الحميدة، خاصة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الأمين العام تعزيز قضية إنهاء الاستعمار من خلال عمل إدارات الشؤون السياسية، وعمليات حفظ السلام (المسؤولة عن وجود الأمم المتحدة في الصحراء الغربية)، وشؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات، وشؤون الإعلام. وكما ذكر بالتفصيل من قبل (A/55/497، الفقرتان ٣٠ و ٣١) تقدم الأمانة العامة خدمات فنية وتقنية وإدارية وإعلامية إلى اللجنة الخاصة لمساعدتها في الاضطلاع بولايتها.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أهمية نشر المعلومات بشأن إنهاء الاستعمار من أجل تعزيز أهداف خطة العمل، واصلت إدارة شؤون الإعلام بث المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار عبر جميع وسائط الإعلام المتوفرة ونشر أعمال الأمم المتحدة في هذا الميدان. كما تقوم هذه الإدارة سنويا بتقديم عرض مفصل عن الأنشطة المنجزة في هذا الصدد إلى اللجنة الخاصة، التي تقوم بدورها برفع تقرير إلى الجمعية العامة في هذا الشأن.

ثالثا - الإجراءات التي اتخذتها الوكالات المتخصصة إبان العقد

٢١ - اضطلعت الجمعية العامة واللجنة الخاصة سنويا بالنظر في مسألة تنفيذ الإعلان من قبل الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة. ويصدر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا سنويا عن هذه الأنشطة بناء على الردود التي ترد من هذه الهيئات. وسوف تنشر هذه الردود في الوثيقة E/2005/47.

رابعا - الدعم المقدم من الدول الأعضاء للعقد

٢٢ - تنص خطة العمل الخاصة بالعقد، في الأقسام من الأول إلى الرابع منها، على إجراءات محددة يتعين على الدول الأعضاء، وبخاصة الدول القائمة بالإدارة، اتخاذها من أجل تقديم المساعدة بشكل فعال لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في سعيها نحو تقرير المصير. وبالإضافة إلى الأعضاء السبعة والعشرين للجنة الخاصة، شارك عدد من الدول الأعضاء في عمل اللجنة الخاصة إما بصفتها دولا قائمة بالإدارة أو مراقبين، وحضرت اجتماعاتها وحلقاتها الدراسية الإقليمية.

٢٣ - وقدم ما يناهز ١٦ من الدول الأعضاء ودولة واحدة من غير الأعضاء منحاً دراسية لطلبة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد أعلنت الأمانة عن هذه العروض في تقاريرها السنوية.

٢٤ - وأشير في الفقرتين ١٣ و ١٤ أعلاه إلى مشاركة الدول القائمة بالإدارة في عمل اللجنة وتعاونها معها. ويتضمن مرفق هذا التقرير ردوداً محددة وردت من دول أعضاء بشأن أنشطتها المخصصة لدعم العقد.

خامسا - استنتاجات

٢٥ - يتيح منتصف العقد فرصة لاستعراض التقدم المحرز في مجال إنهاء الاستعمار وتقييمه ولتحديد أولويات المتابعة والعمل.

٢٦ - وشهد العقد الثاني، خلال أول سنتين منه، أوج عملية إنهاء الاستعمار في تيمور - ليشي (انظر الفقرة ١٦ أعلاه). وتتابع الأمم المتحدة منذ ذلك الحين التدابير الحذرة والمقصودة التي اتخذتها كل من توكيلاو ونيوزيلندا للتحضير لقرار توكيلاو بشأن وضعها المستقبلي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥.

٢٧ - وفيما يتعلق بجزر فوكلاند (مالفيناس) وجبل طارق، وكل منهما يتعرض لمنازعات في مسألة السيادة، واصلت اللجنة الخاصة والجمعية العامة حث الحكومات المعنية على مواصلة مفاوضاتها من أجل التوصل إلى حل نهائي لهاتين المسألتين.

٢٨ - ولا تزال مسألة الصحراء الغربية، تلقى اهتماما من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتحظى بما يبذله الأمين العام من مساع حميدة مع الأطراف المعنية (انظر الفقرة ١٥).

٢٩ - ومع ذلك، تظل مهمة القضاء على الاستعمار غير مكتملة وتقتضي من كل الجهات المعنية بذل جهود متواصلة وثابتة. والعديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عبارة عن جزر صغيرة واقعة غالبا في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وقد أكدت الجمعية العامة مجددا اقتناعها بأن اعتبارات حجم الإقليم أو عزلته الجغرافية أو موارده المحدودة ينبغي أن لا تؤثر على الحق غير القابل للتصرف لشعوب تلك الأقاليم في تقرير مصيرها؛ كما شددت على أن من مسؤولية الدول القائمة بالإدارة تهيئة الظروف الكفيلة بتمكين شعوب تلك الأقاليم من ممارسة هذا الحق غير القابل للتصرف بحرية ودون تدخل.

٣٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت بعض الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية تيسير مشاركة العديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في هيئتها كأعضاء مراقبين أو منتسبين، ممكنة إياها من أن تصبح مؤهلة للمشاركة في المؤتمرات العالمية المعنية بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وهو تطور رحبت به الجمعية العامة في قراراتها المتصلة بالموضوع.

٣١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض كذلك، واصلت اللجنة الخاصة بذل جهودها لتعزيز آليات التشاور والحوار مع الدول القائمة بالإدارة. فالتطورات التي شهدتها بعض الأقاليم تتيح للجنة والدول القائمة بالإدارة فرصة منقطعة النظير لوضع خطط لإنهاء الاستعمار، على أساس حالة كل إقليم على حدة، بمشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهذه فرصة ينبغي للأطراف المعنية أن تغتنمها للإسراع بوتيرة عملية بإنهاء الاستعمار وضمن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن.

٣٢ - وقد دعت الجمعية العامة مرارا إلى التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار. ويعتبر منتصف العقد الثاني إطارا لتقييم ما تم إنجازه وما ينبغي عمله من أجل بلوغ الأهداف المحددة في خطة العمل.

الحواشي

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٩١/٥٤.

الردود الواردة من الدول الأعضاء

نيوزيلندا

[الأصل: بالانكليزية]

[٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥]

١ - نيوزيلندا هي الدولة القائمة بالإدارة في توكيلاو، وهي بهذه الصفة تدعم العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وقد قدمت نيوزيلندا سنويا معلومات عن أنشطتها في هذا الصدد منذ بداية العقد، تماشيا مع التزاماتها بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - ونورد فيما يلي بيانا بالتطورات الرئيسية للحالة في توكيلاو. فقد أُحرز تقدم هام على الطريق نحو تقرير مصير توكيلاو، خاصة خلال السنتين الماضيتين. وللإطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى التقارير السنوية المقدمة من نيوزيلندا إلى الأمم المتحدة.

٣ - ففي عام ٢٠٠٢، أرسلت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بعثة أخرى لتقصي الحقائق - هي الخامسة منذ عام ١٩٧٦ - إلى توكيلاو. وفي الحلقة الدراسية الإقليمية للجنة الخاصة في بابوا غينيا الجديدة سنة ٢٠٠٤، أُولى اهتمام خاص للتقدم الذي أحرزته توكيلاو على طريق تقرير المصير.

٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وقّعت توكيلاو ونيوزيلندا على وثيقة هامة تعرف بـ "البيان المشترك بشأن مبادئ الشراكة بين توكيلاو ونيوزيلندا" بحضور الحاكم العام لنيوزيلندا. وتحدد هذه الوثيقة، كتابة ولأول مرة، حقوق والتزامات البلدين الشريكين وتوفر أرضية صلبة لمزيد من التطور الدستوري والسياسي لتوكيلاو.

٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اتفق برلمان توكيلاو بالإجماع على أن يستكشف رسميا، مع نيوزيلندا، خيار الحكم الذاتي بالارتباط الحر مع نيوزيلندا. وعندما قامت رئيسة وزراء نيوزيلندا بزيارة توكيلاو في آب/أغسطس ٢٠٠٤، رحبت بذلك القرار وأكدت استمرار صداقة ودعم نيوزيلندا لتوكيلاو مع تقدمها نحو الوضع الجديد. وتكرر هذا التأكيد خلال زيارة قام بها مجلس الحكومة القائمة لتوكيلاو إلى نيوزيلندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، التقى خلالها مع طوائف شعب توكيلاو في أنحاء نيوزيلندا لمناقشة التحركات الحالية

لتوكيلاو نحو تقرير المصير. ويجري العمل حالياً على صياغة مجموعة من الترتيبات الرسمية التي من شأنها أن تشكل أساساً للوضع المستقبلي للحكم الذاتي بالارتباط الحر مع نيوزيلندا.

٦ - وفي دورة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، اتخذ برلمان توكيلاو مجموعة من القرارات الهامة بشأن عناصر الدستور المقبل لتوكيلاو، بما في ذلك دور وأسلوب عمل البرلمان ومراعاة العهود الدولية لحقوق الإنسان. كما أُتخذت قرارات أخرى بشأن المسائل التشريعية والدستورية الهامة في دورة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ لبرلمان توكيلاو، بحضور رئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، فوّض حاكم الإقليم سلطاته لثلاثة مجالس قروية في توكيلاو، فوّضت بدورها للبرلمان المسؤولية في مجالات محددة تحتاج إلى معالجة على المستوى الوطني. ويضع هذا الترتيب القري الثلاث مباشرة في قلب نظام حكم توكيلاو، ويجدد تأكيد الـ "بيول" أو السلطة التقليدية للمجالس القروية الثلاثة. وهذا يمثل تحقيق المفهوم المعروف بـ "بيت توكيلاو الحديث".

٨ - وتشهد الخدمات العامة في توكيلاو عملية إعادة هيكلة في أعقاب تبني تقرير لجنة تحقيق في بداية عام ٢٠٠٤. وترمي هذه العملية إلى تحسين المعايير في القطاعات الرئيسية، مع ضمان أن تكون لكل مجلس قروي القدرة على إدارة الخدمات العامة لقرينته. وقد جمّعت العناصر المتنوعة للمساعدة الإدارية المقدمة من نيوزيلندا إلى توكيلاو من أجل تقديم دعم أكثر تنسيقاً في مجال الخدمات العامة لتوكيلاو.

٩ - وعلى الجانب الاقتصادي، تولّت توكيلاو في عام ٢٠٠٣ المسؤولية التامة عن إدارة ميزانيتها بالكامل. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، وقعت توكيلاو ونيوزيلندا ترتيباً بشأن الدعم الاقتصادي خلال السنوات الثلاث المقبلة. ويتضمن هذا الترتيب زيادات ضخمة في مخصصات الخدمات الأساسية، من قبيل الشحن والتعليم والصحة. وحُدّدت مخصصات السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بـ ٩,٥ مليون دولار نيوزيلندي، ومن المقرر زيادة مخصصات السنتين المقبلتين.

١٠ - وأُسّس الصندوق الاستثماري الدولي لتوكيلاو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وهو عبارة عن آلية يمكن من خلالها للهيئات الإقليمية والدولية والبلدان الأخرى أن تساعد توكيلاو على تجاوز تحديات المسافة وصغر الحجم ونقص الموارد، وعلى السير قدماً بثقة نحو حكمها الذاتي التام ومستقبلها. وتصل مساهمات نيوزيلندا وتوكيلاو إلى حوالي ٧,٥ ملايين دولار نيوزيلندي. وفي وقت سابق من السنة الجارية، استرعت اللجنة الخاصة انتباه المجتمع الدولي إلى هذا الصندوق الاستثماري.

١١ - وواصلت توكيلاو القيام بدور كامل في الشؤون الإقليمية، مشاركة بإيجابية في عدد من التجمعات والأنشطة والمنظمات الإقليمية. فتوكيلاو عضو مشارك في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ووكالة منتدى مصائد الأسماك. وقد رحبت جماعة المحيط الهادئ بحرارة بحضورها اجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ سنة ٢٠٠٤ كجزء من وفد نيوزيلندا.

١٢ - وترحب نيوزيلندا بالمساهمة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص، وأسرّة الأمم المتحدة عامة، من أجل تنمية توكيلاو. فقد أبدى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آبيا، وكذا مكتبه الرئيسي، تفهما ومراعاة كبيرين لظروف توكيلاو ولاحتياجاتها الخاصة. وتتطلع توكيلاو إلى اليوم الذي تتأسى فيه هيئات دولية أخرى، بل وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي، بهذا النموذج الرائع. فهذه ليست مجرد قضية نبيلة في حد ذاتها، وإنما هي شرط لتبوء توكيلاو لمكانها بثقة بين الأمم المتمتعة بالحكم الذاتي والمستقلة بالمحيط الهادئ.

سانت لوسيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢ آذار/مارس ٢٠٠٥]

١ - نظرا لأهمية تعزيز عملية تحقيق الحكم الذاتي الداخلي الكامل والمساواة السياسية المطلقة لشعوب الأقاليم الـ ١٧ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أصبحت سانت لوسيا عضوا في لجنة الـ ٢٤ الخاصة في سنة ١٩٩٧ بغية الإسهام بصورة مباشرة أكثر في عملية تقرير المصير في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٢ - وتماشيا مع ذلك، شاركت سانت لوسيا في العديد من الأنشطة لتعزيز عملية إنهاء الاستعمار خلال العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار. وتولت سانت لوسيا برئاسة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣.

٣ - وكانت سانت لوسيا مشاركا فعالا ثابتا في المناقشات العامة للجنة الثالثة والرابعة وفي الجلسات العامة للجمعية العامة، بشأن بندي جدول الأعمال المتعلقين بإنهاء الاستعمار وتقرير المصير.

٤ - وخلال العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار، استضافت سانت لوسيا الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لاستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية

والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي انعقدت في أيار/مايو ١٩٩٩. والتقى خلال الحلقة الدراسية ممثلو حكومات الأقاليم والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وخبراء إقليميون وممثلو منظمات غير حكومية لتبادل وجهات النظر بشأن عملية تقرير المصير ووضع توصيات بشأن سبل تعزيز الحكم الذاتي التام للأقاليم المتبقية.

٥ - وأعدت سانت لوسيا لاحقا ورقة سياسة عامة قدمتها إلى لجنة الـ ٢٤ ونشرت في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بعنوان: "تعليقات على الإطار المفاهيمي لاستعراض الوضع الدستوري والقانوني للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وعلى التقدم المحرز في تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر سنة ١٩٦٠"^(١). وتناولت الوثيقة قضية تقرير المصير من منظور بلد جزري صغير نام، وأكدت على أهمية التمسك بالمبادئ الراسخة المتعلقة بالمساواة التامة والمطلقة بوصفها مبادئ توجيهية يسترشد بها المجتمع الدولي في سعيه للتوصل إلى حلول مبتكرة ومرنة تكفل النجاح في إنهاء الاستعمار. وأشارت الورقة إلى أن الجمعية العامة ظلت تجدد التأكيد باستمرار في قراراتها على خيارات الوضع السياسي الثلاثة المشروعة، وهي الاستقلال أو الارتباط الحر أو الاندماج، مع التمتع بالحقوق السياسية التامة، على نحو ما ورد في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥)، باعتبارها مبادئ توجيهية قابلة للتطبيق فيما يتعلق بتحقيق المصير في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومن ضمنها الأقاليم الجزرية الصغيرة التي لا يقل حقها في المساواة السياسية عن سواها من الأقاليم التي أنهى الاستعمار فيها قبلها. وترى الوثيقة أن الحاجة إلى إشراف الأمم المتحدة ستبقى قائمة ما لم تتم معالجة ترتيبات التبعية الحالية القائمة على عدم المساواة والتي لاتزال غير متسقة مع المساواة السياسية التامة.

٦ - وقد وردت أيضا الإشارة إلى ضرورة تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار في وثيقة "تعليقات على الإطار المفاهيمي"، نظرا إلى أن "معدل النجاح" في تنفيذ توجيهات الجمعية العامة خلال العقد الدولي الأول لم تكن مرضية، وإلى أن كثيرا من الحلول الكفيلة بتحقيق النجاح في إنهاء استعمار الأقاليم الجزرية الصغيرة يكمن في تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الجمعية العامة من قبل. وفي هذا الصدد، ظلت سانت لوسيا تعرب في بيانها، طوال العقدين الدوليين الأول والثاني، عن قلقها بشأن عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإنهاء الاستعمار من جانب الدول الأعضاء المعنية ومنظمة الأمم المتحدة نفسها.

٧ - وتجدد سانت لوسيا تأكيد الأهمية الحاسمة لتنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار بما فيها خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. ومما يجدر ذكره هنا الطلبات السنوية الواردة في القرارات المعنونة "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة“ والموجهة إلى اللجنة الخاصة بتنفيذ الإجراءات التي وافقت عليها الجمعية العامة من قبيل وضع مقترحات محددة للقضاء على ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقارير عن ذلك إلى الجمعية العامة. بيد أن التقارير التي تتضمن هذه المقترحات إما غير موجودة أو غير كافية.

٨ - وخلال العقد أيضا، اعتمدت الجمعية العامة قرارات خاصة بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الصغيرة. ومما يجدر ذكره هنا التوصيات المتكررة الداعية إلى وضع برامج للتنقيف السياسي في الأقاليم بغية توعية الشعوب بحقوقها في تقرير المصير، طبقا لخيارات الوضع السياسي المشروعة، بما فيها الخيارات المحددة في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥). ومع ذلك، لم يظهر إلا القليل من برامج التنقيف السياسي في الأقاليم؛ كما بقيت التوصيات المتعلقة بالبعثات الزائرة، إلى حد كبير، من دون تنفيذ، فيما عدا استثناءات قليلة.

٩ - وبسبب عدم تنفيذ التوجيهات الخاصة بعملية إنهاء استعمار ناجحة، كما هي واردة في خطة عمل العقد الدولي الثاني وفي قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، فإن على أجهزة الأمم المتحدة أن تركز جهودها على تنفيذ القرارات المتصلة بإنهاء الاستعمار.

١٠ - وتشكل سنة ٢٠٠٥ علامة هامة في عملية إنهاء الاستعمار، مع اقتراب استعراض الخمس سنوات لإعلان الأمم المتحدة للألفية^(ب) الذي يجدد التأكيد على الالتزام الدولي بإنهاء الاستعمار، واستعراض الخمس سنوات للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وإننا لنأمل أن يقدم تقرير الأمين العام المتعلق باستعراض تنفيذ إعلان الألفية، وكذا تقريره عن تنفيذ القرارات المتصلة بإنهاء الاستعمار خلال فترة السنوات الخمس هذه، أفكارا جديدة للنصف الثاني من العقد الدولي الثاني.

١١ - ولكن إن دلّ عدم كفاية تنفيذ هذه الولايات خلال الـ ١٥ سنة الماضية على شيء فإنما يدل على أنه يجب إبداع تدابير جديدة ومبتكرة وتنفيذها لتسهيل إتمام عملية إنهاء الاستعمار وأعمال الأمم المتحدة التي لم تنجز. وتعتزم سانت لوسيا العمل نحو بلوغ هذه الأهداف. وتحقيقا لهذه الغاية، تولّت سانت لوسيا رئاسة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في عام ٢٠٠٥.

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤]

١ - بدأت عملية التفاوض الجارية بين حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة بشأن جبل طارق بصودر إعلان لشبونة المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٠، وتبلورت بصودر إعلان بروكسل المشترك المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، الذي نص تحديدا على تناول مسائل السيادة (التي تشير في صيغة الجمع إلى البرزخ من جهة وإلى الإقليم المتنازل عنه بموجب معاهدة أو ترخت من جهة أخرى) والذي أقر تعزيز التعاون في ميادين شتى لما فيه صالح الطرفين. واتفق على عقد اجتماعات دورية بين وزيرى خارجية البلدين. وظلت السلطات المحلية لجبل طارق تشارك في هذه العملية إلى أن عين السيد جو بوسانو رئيسا للوزراء في عام ١٩٨٨. وما برحت إسبانيا تعرب عن أسفها على هذا التهميش الذاتي.

٢ - وكما قيل آنفا، يوجد مطار جبل طارق في البرزخ، وهو إقليم متنازع عليه. وقد أنشئت آلية للتشاور الثنائي من أجل نقل حقوق المرور إلى أطراف ثالثة في عام ١٩٨٧ بغية جعل الاتفاق بشأن تقسيم عبء مراقبة المسافرين بين محطة إسبانية وأخرى بريطانية أمرا ممكنا. واعترض بعد ذلك على تنفيذ الاتفاق سكان جبل طارق الذين شاركوا في التفاوض بشأنه. ولإيجاد حل لوضع ارتمي أنه سيكون انتقاليا، اتفقت إسبانيا والمملكة المتحدة على دمج بندين في قواعد الجماعة الأوروبية بشأن النقل الجوي. وهما بندان يكفلان الموقعين القانونيين للطرفين حيال النزاع بشأن البرزخ ويعلقان تطبيق القواعد المذكورة على جبل طارق إلى حين تنفيذ الاتفاق بشأن المطار.

٣ - وأكدت إسبانيا من جديد ضرورة المضي قدما في المفاوضات بشأن مسائل السيادة بموازاة مع مسائل التعاون، وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة. وجرت الاجتماعات السنوية بانتظام بين وزيرى خارجية البلدين منذ صدور إعلان بروكسل حتى عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٨، عدل عن عقد أي اجتماع وزارى بناء على طلب المملكة المتحدة التي احتجت بنقل العبء الملقى على عاتقها بعد تسلمها رئاسة الاتحاد الأوروبي. كما لم يعقد أي اجتماع في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

٤ - وتشاطر كافة القوى السياسية الإسبانية، على اختلاف توجهها الإيديولوجي وتنافسها السياسي، الهدف المتمثل في ضرورة مطالبة إسبانيا بجبل طارق. ويمكن الإشارة،

على سبيل المثال، إلى الفقرة ٧ من مقترح القانون الذي اعتمده لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٨، التي تنص على ما يلي:

”يبحث مجلس النواب الحكومة على أن تقترح على بريطانيا العظمى فترة يمارس فيها كلا البلدان بصورة مشتركة السيادة على الإقليم قبل عودته بصورة نهائية إلى إسبانيا“.

٥ - وأخيراً، يمكن الإشارة إلى مقترح قانون مجلس النواب المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الذي عاد ليؤكد بقوة للمملكة المتحدة ضرورة الإسراع بإنهاء الوضع الاستعماري الذي يعاني منه جبل طارق، بما في ذلك احتلال المملكة المتحدة بصورة غير قانونية وبدون وجه حق للبرزخ الذي يربط الصخرة بباقي الإقليم الإسباني، من خلال مفاوضات ثنائية بين إسبانيا والمملكة المتحدة، وفقاً للمقررات السنوية للجمعية العامة ومبادئ الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار.

٦ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، عقد اجتماع وزاري إسباني - بريطاني بمدينة لندن في إطار عملية بروكسل. وأفضى ذلك الاجتماع إلى إحياء العملية المذكورة التي كانت جمدت في عام ١٩٩٧.

٧ - وفي ختام اجتماع لندن الوزاري المذكور، صدر بيان صحفي موجز أشار إلى أن كلا وزيري خارجية البلدين أكدا، استناداً إلى العلاقات الطيبة القائمة بين إسبانيا والمملكة المتحدة، عزمهما ورغبتهما السياسية في تجاوز كافة خلافاتهما بشأن جبل طارق وبذل كل الجهود لاختتام محادثتهما بنجاح وسرعة، لما فيه صالح الأطراف المعنية كافة. وورد في البيان أيضاً أن كلا الطرفين ناقشا طروحاً بشأن المسائل العملية المتعلقة بالتعاون والسيادة.

٨ - وأكد كل من وزيري خارجية البلدين في لندن أن مشاركة جبل طارق عنصر هام للدفع بعملية بروكسل، وأنهما يرحبان بحضور رئيس وزراء جبل طارق في اجتماعات وزارية لاحقة. بيد أن هذه المشاركة لم تتم حتى الآن.

٩ - وإثر اجتماع لندن الوزاري، عقدت عدة اجتماعات بين إسبانيا وبريطانيا على مستويات شتى (مستوى وزير الخارجية، ومستوى كاتب الدولة للشؤون الأوروبية، ومستوى المنسق... إلخ).

١٠ - وشكل اجتماع برشلونة الوزاري المعقود في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ خطوة هامة في التفاوض بشأن اتفاق شامل حول جبل طارق. وأكد كلا وزيري خارجية البلدين

في برشلونة هدفهما المشترك المتمثل في مواصلة المحادثات بشأن جبل طارق في جو من الثقة والتعاون المتبادل. كما أعرب كلا الوزيرين عن ارتياحهما الكبير للتقدم المحرز.

١١ - وأعلن وزيراً خارجية إسبانيا والمملكة المتحدة، في البيان الصحفي المشترك الذي أصدره في ختام اجتماع برشلونة الوزاري، عزمهما على إبرام اتفاق شامل عما قريب. وستتناول ذلك الاتفاق جميع المسائل الهامة، بما في ذلك مسألتَي التعاون والسيادة.

١٢ - وأضافا أن الهدف المشترك بين البلدين هو بناء مستقبل يتمتع فيه جبل طارق بقدر أكبر من الحكم الذاتي ويجني فيه ثمار تعايش طبيعي مع محيطه. على أن المبدأ الأساسي هو بناء مستقبل آمن ومستقر ومزدهر لجبل طارق، ومنحه مركزاً حديثاً قابلاً للاستمرار، بما يتماشى مع عضوية البلدين في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

١٣ - وأشار البيان أيضاً إلى أن الوزيرين قد اتفقا على ضرورة التعجيل بإحراز تقدم في مجالات التعاون الرئيسية. وبناء عليه، طلبا من المسؤولين في البلدين بلورة أفكار في هذا الصدد وتقديم تقارير عنها خلال الاجتماع الوزاري المقبل.

١٤ - وأشار البيان أيضاً إلى أن إسهام حكومة جبل طارق في المحادثات يكتسي أهمية كبيرة. وأكد أن صوت جبل طارق يجب أن يسمع وأن دعوة جديدة قد وجهت إلى رئيس وزراء جبل طارق للمشاركة في اجتماعات وزارية مقبلة في إطار عملية بروكسل. وأكد كلا الوزيرين في البيان الصحفي المشترك أن صوت رئيس الوزراء سيحظى بالاحترام الكامل وأنه ستتاح له الفرصة ليشارك مشاركة تامة في المباحثات.

١٥ - وعقد آخر اجتماع وزاري في إطار عملية بروكسل حتى الآن في لندن في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢. ولاحظ كلا الوزيرين في ذلك الاجتماع تواصل إحراز التقدم في المحادثات بشأن جبل طارق في إطار جو الصداقة والتفاهم اللذين يجمعان بين إسبانيا والمملكة المتحدة. وأعادا تأكيد الطائفة الواسعة من الالتزامات المتعهد بها في الاجتماعين السابقين المعقودين في لندن وبرشلونة.

١٦ - وأكد وزيراً خارجية إسبانيا والمملكة المتحدة، في البيان الصحفي المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري المعقود في لندن، أن الهدف المشترك ما زال هو إبرام اتفاق شامل يتناول جميع المسائل المتعلقة، بما في ذلك مسألتَي التعاون والسيادة. وأكد أيضاً أن هدفهما المشترك هو تسوية كل خلافاتهما بشأن جبل طارق وكفالة مستقبل آمن للإقليم يتيح له إمكانية المحافظة على نمط حياته وتقاليده، والتمتع بقدر أكبر من الحكم الذاتي، واستدامة ازدهاره وتعزيزه، وجني ثمار تعاون متناغم ومفيد للطرفين في كل الربوع القريبة من منطقة الكامبو (Campo de Gibraltar).

١٧ - وفي اجتماع لندن، أعاد الوزيران توجيه الدعوة إلى رئيس وزراء جبل طارق للمشاركة في اجتماعات وزارية مقبلة في إطار عملية بروكسل حتى يشارك، هو ومن خلاله سكان جبل طارق، في الحوار ويدلي فيه بطلوه لما فيه مصلحة الإقليم. وأضاف أن رئيس الوزراء قد وجهت له دعوة حارة ليشارك في المحادثات على أساس صيغة "علمين وثلاثة أصوات"، وأنه سيكون له صوت خاص ومتميز في إطار وفد المملكة المتحدة.

١٨ - وأدرجت في استنتاجات رئاسة المجلس الأوروبي المعقود في برشلونة (١٥-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٢) الفقرة ٥٦ المتعلقة بجبل طارق:

"يرحب المجلس الأوروبي بقرار المملكة المتحدة وإسبانيا إحياء عملية بروكسل بشأن جبل طارق التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، ويؤكد تأييد الاتحاد الأوروبي لالتزام حكومتي البلدين بتجاوز خلافاتهما بشأن جبل طارق وإبرام اتفاق شامل بشأن الإقليم قبل حلول الصيف؛ ويدعو المفوضية إلى بحث السبل التي يمكن بها للاتحاد الأوروبي دعم أي اتفاق يتم التوصل إليه".

١٩ - وأقر البرلمان الأوروبي، في قراره الصادر في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢، الفقرة المتعلقة بجبل طارق الواردة في استنتاجات المجلس الأوروبي.

٢٠ - وعقب الاجتماع الوزاري المعقود في لندن في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢، عقدت اجتماعات عمل أخرى بين وزير خارجية إسبانيا، خوسيه بيكي، ووزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث، جاك سترو. وفيما يلي سرد لهذه الاجتماعات:

(أ) اجتماع عمل عقد في بلنسية في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛

(ب) غداء عمل عقد في لندن في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، وصدر في ختامه بيان صحفي مشترك، فيما يلي نصه:

"اجتمعنا اليوم لنواصل محادثاتنا بشأن جبل طارق في جو من الصداقة والحوار البناء. وأحرزنا تقدماً كبيراً منذ تموز/يوليه ٢٠٠١ ونبقى على التزامنا بالتوصل إلى اتفاق في أثناء الصيف. ونلاحظ معاً أنه ما زالت هناك عقبات كأداء ينبغي تذليلها. واتفقنا على عقد اجتماع رسمي آخر في إطار عملية بروكسل أواخر حزيران/يونيه أو أوائل تموز/يوليه المقبل".

(ج) عشاء عمل عقد في لندن في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وصدر في ختامه

بيان صحفي مشترك فيما يلي نصه:

”عقدنا اجتماعا غير رسمي هذا المساء لمواصلة محادثاتنا بشأن جبل طارق. وكان هذا الاجتماع مرة أخرى مناسبة تبادلنا فيها الآراء في جو من الصداقة والحوار البناء. ومنذ استئناف المحادثات في العام الماضي، أحرزنا تقدما كبيرا. إذ توصلت حكومتا البلدين إلى توافق كبير في الآراء. وأكد كلا الطرفين اقتناعهما بأنه من المستصوب والمعقول، ومن مصلحة إسبانيا والمملكة المتحدة وسكان جبل طارق، بذل هذا الجهد من أجل إيجاد حل للتراع. واتفقنا على عقد اجتماع رسمي في إطار عملية بروكسل يوم الجمعة، ١٢ تموز/يوليه في مدينة مدريد“.

٢١ - وتقرر عقد الاجتماع الوزاري الخامس عشر بين إسبانيا والمملكة المتحدة في إطار عملية بروكسل في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بمدينة لندن، بيد أن التعديل الذي تقدمت به الحكومة الإسبانية أدى إلى إلغاء ذلك الاجتماع. لكن وزير الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث أدلى ببيان بشأن جبل طارق في مجلس العموم في التاريخ ذاته، قال فيه إن على إسبانيا والمملكة المتحدة أن تشاطرا السيادة على جبل طارق.

٢٢ - ومنذ صيف عام ٢٠٠٢ حتى تشكيل حكومة جديدة في ربيع عام ٢٠٠٤، لم يعقد أي اجتماع وزاري في إطار عملية بروكسل. ولم تتناول مسألة جبل طارق بعمق على مستوى وزاري حتى عقد اجتماع بين وزير الخارجية والتعاون، ميغيل أنخيل موراتينوس، ووزير الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث، جاك سترو، في مدريد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وصدر في ختام ذلك الاجتماع بيان صحفي مشترك بشأن جبل طارق، فيما يلي نصه:

”اجتمع وزيرا خارجية إسبانيا والمملكة المتحدة، ميغيل أنخيل موراتينوس وجاك سترو، في مدريد، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتحدثا خلال اجتماعهما بشأن جبل طارق.

”واتفق الوزيران على بحث إنشاء منتدى جديد للحوار بشأن جبل طارق، يكون جدول أعماله مفتوحا، ويعطى فيه صوت للإقليم، وإجراء مشاورات لاحقة بشأن ذلك. وستتفق جميع الأطراف المعنية على طرائق هذا الحوار.

”ويرحب وزير الخارجية البريطاني بقرار الحكومة الإسبانية تعزيز التعاون المحلي بين جبل طارق والمنطقة المحيطة به. ويعرب كلا الوزيران عن سرورهما لإنشاء لجنة مشتركة بين حكومة جبل طارق واتحاد بلديات منطقة الكامبو للدفع بتحديد مشاريع التعاون المحلي ذات النفع المتبادل وتنفيذها، ويودان الإعراب عن تأييدهما لهذه المبادرة نظرا لأهميتها ولجو الثقة الذي يمكن أن تخلقه.

”ومن المفهوم لدى الحكومة الإسبانية أن هذا التعاون المحلي يندرج ضمن أهداف الحكومة الإسبانية فيما يتعلق بالسيادة على جبل طارق. ومن المفهوم أيضا أن الحكومة البريطانية تتمسك بشكل كامل بالتزامها بتحقيق تطلعات جبل طارق المنصوص عليها في ديباجة دستور عام ١٩٦٩.

”ويرد في التذييل عدد من تدابير التعاون الرامية إلى تيسير بدء أعمال المنتدى المذكور آنفا“.

التذييل:

- بحث سبل التوصل إلى اتفاق بشأن مطار جبل طارق في إطار صيغة مقبولة للطرفين
- السماح بإدراج المطارات الإسبانية كمطارات بديلة في خطط الرحلات التي تكون وجهتها النهائية مطار جبل طارق
- إنشاء فريق عامل تقني لبحث مسألة قدامى العمال الإسبان في جبل طارق وتبادل المعلومات بشأنها، دون الإخلال بأي نتائج يتم التوصل إليها في هذا الشأن.
- سماح الحكومة الإسبانية بأن تقف في موانئها، دون قيود، أي سفينة سياحية وقفت في ميناء جبل طارق أو ستقف فيه
- وأخيرا، يجدر بالإشارة أن صك إنشاء لجنة التعاون المشتركة بين جبل طارق واتحاد بلديات منطقة الكامبو قد وقع في مدينة لوس باريوس في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

سوريا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤]

١ - تود الجمهورية العربية السورية أن تؤكد مجددا تأييدها للمثل النبيلة للأمم المتحدة المنصوص عليها في مبادئ ومقاصد ميثاق المنظمة. وتؤيد سوريا تأييدا كاملا الرؤية التي تعتبر النجاح في ميدان إنهاء الاستعمار إنجازا من الإنجازات الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة حتى الآن. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة لها على الدوام دور مشروع تقوم به في مجال إنهاء الاستعمار، الذي يعني منح الحرية التي تعتبر حقا من حقوق الإنسان الأساسية. ويعتبر حق تقرير المصير أيضا حقا من حقوق الإنسان الأساسية.

٢ - ومن دواعي الأسف الشديد أن العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار لم يتوصل إلى النتائج المرجوة. لذلك، ينبغي أن تتضافر جهود المجتمع الدولي بأكمله حتى يكون العقد الثاني عقدا ناجحا تماما.

٣ - وتوضح خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، بتفصيل، التدابير التي ينبغي أن تتخذ على مختلف المستويات. وتؤكد أن الهدف النهائي للعقد الثاني ينبغي أن يكون هو تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تنفيذا كاملا من خلال ممارسة سكان سائر الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حق تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواردة في الإعلان.

٤ - وتؤيد سوريا هذا الهدف، وتطلب إلى جميع البلدان القائمة بالإدارة التعاون مع اللجنة الخاصة في مساعيها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا المجال.

٥ - وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتضافر جهود المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ككل، وغير ذلك من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لمساعدة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشكل فعال في سعيها إلى تقرير المصير، وينبغي أن تشارك بنشاط في تنفيذ خطة عمل العقد الثاني. وقد يشمل هذا إجراء المشاورات، ومواصلة المفاوضات الجارية. وتوفر الحلقات الدراسية الإقليمية، التي تنظمها اللجنة الخاصة، فرصا قيمة لمناقشة المسائل المحددة المتصلة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتسمح بتبادل الآراء بشكل غير رسمي بين أعضاء اللجنة الخاصة وممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وممثلي الدول القائمة بالإدارة، بشأن سبل الدفع بعملية إنهاء الاستعمار. لذلك، ينبغي الإبقاء عليها ومواصلة دعمها. وتعتقد سوريا أن التعاون بين شعب جزر توكيلاو وحكومة نيوزيلندا يمكن أن يحاكي في العديد من الأقاليم المتبقية، إن لم يكن فيها جميعا. ونأمل أن نزيل في المستقبل القريب جدا، إقليم توكيلاو، وغيره من الأقاليم، من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بفضل جهود الأطراف المعنية كافة.

٦ - ونشاط الرأي القائل بأنه ينبغي كفالة مشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي لا يوجد بها نزاع بشأن السيادة، لدى وضع برامج عمل فرادى الأقاليم. نعتقد أنه ينبغي أن يشمل كل برنامج عمل معلومات وحملات تثقيفية لشعوب تلك الأقاليم، فضلا عن بعثات زائرة من اللجنة الخاصة للوقوف بشكل مباشر على الأحوال في تلك الأقاليم. ومن الضروري أيضا أن تضع اللجنة الخاصة آلية تستعرض سنويا بانتظام تنفيذ التوصيات المحددة الخاصة بإنهاء الاستعمار مع التركيز على تنفيذ الولاية الواردة في قرارات الجمعية العامة وخطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

٧ - وتقر سوريا بأنه ينبغي للجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تقوم، خلال الفترة المتبقية من العقد الثاني، بإجراء محادثات بناءة للتعميل بتنفيذ أهداف العقد الواردة في قرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٨ - وأخيراً، تود سوريا أن تؤكد من جديد التزامها بجميع مواقف الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار. إذ تعكس الأمم المتحدة اليوم نجاح المنظمة في عملية إنهاء الاستعمار. وما زال قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ الذي يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة صالحاً للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، كما كان صالحاً خلال السنوات الخمس والأربعين الأخيرة.

الحواشي

(أ) A/AC.109/1999/21.

(ب) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.